

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠٦٣١٤٠٢٠

الْمُلْكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
رِوَانُ رَئَاسَتِهِ مُجَلسُ الْوَزَارَاتِ



صورة

حفظه الله

صاحب السمو الملكي وزير الداخلية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : -
أبعث لسموكم الكريم طيه ما يلى : -

- ١ - نسخة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٨٥) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٦ هـ
القاضي بالموافقة على نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة
أو البيئة، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار...،
- ٢ - نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٤) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٨ هـ
ال الصادر بالموافقة على ذلك.
وأرجو تكرّم سموكم بالأمر بإكمال اللازم على ضوء ذلك .. وتقبلوا
سموكم أطيب تحياتي وتقديرني ..،

عبدالعزيز بن فهد بن عبد العزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

نسخة لوزارة الدفاع والطيران
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لوزارة الخدمة المدنية
نسخة لوزارة التجارة
نسخة لوزارة الصحة
نسخة لوزارة الإعلام
نسخة لوزارة الشؤون البلدية والقروية
نسخة لوزارة الصناعة والكهرباء
نسخة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
نسخة لديوان المراقبة العامة
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
نسخة لمعالي نائب رئيس ديوان سمو ولی العهد والسكرتير الخاص لسموه
نسخة للأنظمة نسخة للديوان الملكي (الشعبة السياسية)
نسخة لتسديد القيد رقم ١٨٢٩٧ لعام ١٤٢٣ هـ



١٤ / م : رقم

١٤٢٣ / ٤ / ٨ : التاريخ

بِعِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى

بِاسْمِ خَادِمِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمُلَكِ فَهْدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعْوَد
نَحْنُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعْوَد

نَائِبُ مَلِكِ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِنَاءً عَلَى الْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٢٥١) وَتَارِيخِ ١٤٢٣ / ٣ / ٨ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادَةِ (الْسَّبْعِينَ) مِنَ النَّظَامِ الْأَسَاسِيِّ لِلْحُكْمِ
الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩٠١) وَتَارِيخِ ١٤١٢ / ٨ / ٢٧ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادَةِ (الْعَشِيرَيْنَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ ، الصَّادِرُ
بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٣٢) وَتَارِيخِ ١٤١٤ / ٣ / ٣ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادَتَيْنِ (السَّابِعَةِ عَشَرَةَ وَالثَّامِنَةِ عَشَرَةَ) مِنَ نَظَامِ
مَجْلِسِ الشُّورِيِّ ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩١١) وَتَارِيخِ
١٤١٢ / ٨ / ٢٧ هـ.

وَبَعْدِ الاطْلَاعِ عَلَى نَظَامِ الْمَحَلَّاتِ الْمَقْلَقَةِ لِلرَّاحَةِ وَالْمَضْرَةِ
بِالصَّحَّةِ وَالخَطْرَةِ ، الصَّادِرُ بِالْمَرْسُومِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٧) وَتَارِيخِ
١٣٨٢ / ٣ / ١٨ هـ.

وَبَعْدِ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ رَقْمِ (١٩٢٣) وَتَارِيخِ
١٤٢٠ / ٧ / ٣ هـ.

وَبَعْدِ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ رَقْمِ (٨٥) وَتَارِيخِ
١٤٢٣ / ٤ / ٦ هـ.

رَسَّمْنَا بِمَا هُوَ آتٌ :

أولاً . الموافقة على نظام الأنشطة المقلاقة للراحة أو الخطرة أو المضرة
بالصحة أو البيئة بالصيغة المرافقية لهذا .

ثانياً . على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه -
تنفيذ مرسومنا هنا

قرار رقم : (٨٥)
وتاريخ : ٦ / ٤ / ١٤٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْمُلْكُ فِي الْعَرْشِ السَّعْدِيِّ
جَلَّى اللَّوْزَارَاغ
الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٤١٤٦/٧ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٩ هـ المشتملة على خطاب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١٠/ن/٧٧ دف و تاريخ ١٤٠٨/٩/٧ هـ بشأن مشروع تعديل نظام المخالفات المقلقة للراحة والمضررة بالصحة والخطرة .

وبعد الاطلاع على نظام المخالفات المقلقة للراحة والمضررة بالصحة والخطرة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧) وتاريخ ١٣٨٢/٣/١٨ هـ .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٩/٢٣) وتاريخ ١٤٢٠/٧/٣ هـ . وبعد الاطلاع على المخضرين رقم (٤٨) وتاريخ ١٤٢١/٢/١٦ هـ ، ورقم (٤٧٧) وتاريخ ١٤٢٢/١١/٢٢ هـ المعدين في هيئة الخبراء .

وبعد الاطلاع على مشروع نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضررة بالصحة أو البيئة .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٥٦) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٢ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضررة بالصحة أو البيئة ، بالصيغة المرافقة لهذا .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .

نائب رئيس مجلس الوزراء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُلْكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هِيَ إِمَارَةٌ يَحْكُمُهَا مَوْلَانَا الْوَزَّاعُ



الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة

المادة الأولى :

لا يجوز إنشاء أو تشغيل محل لممارسة نشاط من الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة إلا بتخريص من الجهات المختصة ، ويعد في حكم الإنشاء التوسعة ، أو إضافة نشاط جديد إلى المحل القائم ، أو إحداث تغيير من شأنه تعديل كيفية التشغيل تعديلاً كلياً أو جزئياً أو نقله إلى مكان آخر ، وتحدد اللائحة التنفيذية الأنشطة التي يطبق عليها النظام ، وأماكن وشروط ممارستها ، والجهات المختصة بالإشراف عليها.

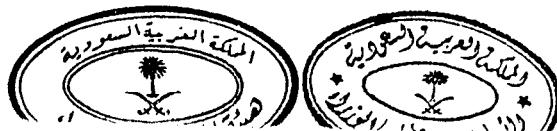
المادة الثانية :

يجب على صاحب التخريص أن يقدم طلب تجديده إلى الجهة المختصة قبل نهاية مدته بثلاثين يوماً على الأقل ، وللجهة المختصة بقرار مسبب رفض التجديد إذا اخلت شرط منح التخريص أو تغيرت الظروف ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط إصدار التخريص وتجديده ، وإلغائه ، ومدته ، والمهلة اللازمة لتصحيح وضعه.

المادة الثالثة :

لا يجوز التنازل عن التخريص إلا لمن تتوفر لديه شروطه وبعد موافقة الجهة

المختصة بإصداره.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُسَلَّكَةُ الْعَرِيفَةُ السَّعُودِيَّةُ
هِيَ الْجَبَرَاءُ بِجَلِيلِ الْفَرَاءِ



الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

المادة الرابعة :

يجب على صاحب الترخيص أن يقوم بإدارة المحل بنفسه أو تعيين مدير أو مسئول عن التشغيل وفقاً للشروط التي تحدها اللائحة التنفيذية ، وفي حالة رغبته في تغيير المدير أو المسئول يجب عليه إخطار الجهة المختصة خلال ثلاثة أيام.

المادة الخامسة :

يقوم الموظفون المكلفو من قبل الجهات المختصة بدخول المحلات الخاضعة لهذا النظام في أوقات العمل الرسمية ؛ لغرض التأكد من تنفيذ الشروط المطلوب توافرها وضبط المخالفات والتحقيق فيها ، وعلى أصحاب المحلات تمكين هؤلاء الموظفين من القيام بمهمتهم بعد إبراز ما يثبت هويتهم ، وتحدد اللائحة التنفيذية أوقات العمل الرسمية لكل نشاط وإجراءات ضبط المخالفات والتحقيق فيها وفق نماذج تحدد لهذا الغرض.

المادة السادسة:

١ - مع عدم الإخلال بما تفرض به الأنظمة من عقوبات ، يعاقب من ارتكب أي مخالفة لأحكام هذا النظام بغرامة لا تزيد على ثلاثة ألف ريال مع غلق محله حتى تتم إزالة المخالفة ، وفي حال العود يجوز - إضافة إلى ذلك - مصادرة محتويات المحل بحكم قضائي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هِيَتَّهُ لِلْجَبَرِ بِخَلِيلِ الْوَزَاعِ



.....
.....
.....
الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

٢ - يعاقب كل من ارتكب أي مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال ، وتحدد اللائحة التنفيذية الأحكام التي يترتب على مخالفتها توقيع هذه العقوبة.

٣ - في جميع الأحوال يلزم المخالف بإزالة ما ينتج من ضرر عن مخالفته، أو بإصلاحه على نفقته ، أو التعويض عنه.

المادة السابعة :

١ - يكون وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني أو من يفوضه لجنة أو لجاناً تنظر في المخالفات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة ، ويراعى في تكوينها أن تكون من ثلاثة أعضاء على الأقل أحدهم من الجهة ذات العلاقة وأخر من ذوي التأهيل الشرعي أو النظامي.

٢ - لا تكون العقوبات نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الداخلية أو من يفوضه.

٣ - يبلغ القرار الصادر بالعقوبة لمن صدر بحقه ، وينص فيه على حقه في التظلم أمام ديوان المظالم وفق نظامه.

٤ - تحيل اللجنة المختصة بالنظر في المخالفات أوراق القضية بقرار من وزير الداخلية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام إذا كانت المخالفة تمثل خطأ جسمياً أو ترتب عليها ضرر جسيم.

يُشَرِّفُنَا بِتَخْرِيجِكُمْ

الْمُلْكَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُسَعُودِيَّةُ
هِيَ إِمَارَةٌ إِيمَانُهُ بِهِ رَاعٍ
مَحَلِّيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ فَرِيزَاءٌ



الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

المادة الثامنة :

يصدر وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني اللائحة التنفيذية لهذا النظام بناءً على توصية لجنة من وزارة الداخلية (المديرية العامة للدفاع المدني) ووزارة الشؤون البلدية والقروية ، ووزارة الصحة ، ووزارة الصناعة والكهرباء ، ووزارة التجارة ، ومصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

المادة التاسعة :

تقوم الجهات المختصة بتحصيل رسوم الترخيص والغرامات وفقاً لأنظمة المرعية.

المادة العاشرة :

أ- يحل هذا النظام محل نظام المحلات المقلقة للراحة والمضررة بالصحة والخطرة الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١٧) والتاريخ ١٣٨٢/٣/١٨ هـ.

ب- ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، وي العمل به بعد ثمانية عشر شهراً من تاريخ نشره ، وتصدر اللائحة التنفيذية له خلال سنه من نشره ، وي العمل بها من تاريخ نفاذ هذا النظام.

